الفصل السادس عشر

بوش وانتهاء الحرب الباردة

فى ٨ نوفمبر ١٩٨٨، تمكن «چورج بوش» ـ مرشح الحزب الجمهورى ـ من هزيمة «مايكل دوكاكيس» ـ مرشح الحزب الديمقراطى ـ بسهولة فى حملة انتخابية، لم تمثل فيها السياسة الخارجية قضية أساسية. واحتفظ الحزب الديمقراطى بسيطرته على مجلس الشيوخ بنسبة ٥٥ إلى ٤٥، وارتفع تمثيلهم فى مجلس النواب إلى ٢٦٢ نائباً، مقابل ١٧٣ نائباً للحزب الجمهورى، وهكذا استمر النمط: رؤساء جمهوريون، وكونجرس ديمقراطى.

وتعهد «بوش» أن يستمر فى اتباع سياسات الرجل الذى عمل تحت رئاسته طوال السنوات الثمانى السابقة (ريجان)، وكان معنى ذلك الالتزام بمساعدة قوات الكونترا، وبالاستمرار فى برنامج الـ"SDI" (مبادرة الدفاع الاستراتيجى) والمحافظة على قوة حلف شمال الأطلنطى، والاستمرار فى عملية إحلال السلام فى الشرق الأوسط، وتشجيع اتباع سياسة تحررية فى جنوب أفريقيا، ولكن دون فرض مزيد من العقوبات عليها، واجراء تعديلات فى التجارة مع اليابان، وتحسين العلاقات مع الصين، والاستمرار فى سياسة الانفراج فى العلاقات مع السوفييت، بالإضافة إلى غيرها من الأمور. إن الإدارة الجديدة، فى ظل وجود «چيمس بيكر» ـ رئيس هيئة كبار موظفى البيت الأبيض سابقاً، ووزير المالية السابق فى عهد ريجان، والذى حل محل چورج شولتز كوزير للخارجية ـ أوضحت أنه من غير المتوقع حدوث تغيرات فجائية فى السياسة، وأن الحكمة والحصافة ستكون المبدأ الموجه للسياسة فى عهد بوش.

كان قدر بوش أن يتولى الرئاسة، فيما ثبت أنه أخطر عام فى تاريخ العالم منذ ١٩٤٥، هل كان ذلك من حسن حظه أو سوء حظه فإن ذلك أمر لم يعرف بعد. ومع ذلك، فإن التغيرات التى طرأت على الكرة الأرضية كانت جارفة، لدرجة أنه بدا ملائماً أن تقع تلك التحولات الخطيرة فى عام الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية. ولقد كان عام ١٩٨٩ عاماً متميزاً فى أكثر من وجه، بما فى ذلك الأحداث غير المتوقعة، والتى لم يكن لها مثيل، أو التى لم تطرأ على بال، والتى وقعت فى الصين وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى، وجنوب أفريقيا، وأمريكا الوسطى. ولكن ربما كان أكثر تلك الأحداث تميزا هو أن الولايات المتحدة لم تلعب أى دور ـ تقريباً ـ فى الثورة التى اجتاحت العالم، فيما عدا أمريكا الوسطى.

كانت الولايات المتحدة فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين ـ وهو القرن الذى أعلن «هنرى لوس» أنه سيكون القرن الأمريكى ـ أقوى دولة عسكرية فى العالم، وكانت لديها القدرة على تدمير كوكب الأرض، وكانت تتمتع بأضخم إجمالى ناتج قومى. ومع ذلك، لم يكن لهذا أية علاقة تقريباً بالأحداث التى جرت فى أوروبا، آسيا، وأفريقيا. ومنذ أربعين عاماً مضت، أوضح «دين أتشيسون» أن الولايات المتحدة كانت أشبه بالقاطرة التى تقود البشرية، وأن بقية العالم هو العربة الأخيرة فى القطار. وفى ١٩٨٩، كان الرئيس الأمريكى يقف متفرجاً وهو يراقب القطار يجرى على القضبان فى اتجاه لا يدرى به أحد. وأصبحت الولايات المتحدة، بطرق عديدة مختلفة، قوة إقليمية، أكثر منها قوة عالمية، حتى وهى تزداد قوة أكثر من أى وقت مضى.

إن عدم تجاوب الولايات المتحدة مع الثورة التى حدثت فى العالم فى ١٩٨٩، كان، فى جانب منه، نتيجة منطقية للقيود التى فرضها الرئيس بوش نفسه، ولكن من عدة جوانب أخرى لم يكن أمامه خيار حقيقى. كان زعيماً لأكبر دولة دائنة فى العالم؛ وكان أحد عناصر التركة التى ورثها عن ريجان الحقيقة البسيطة أنه لم

تكن هناك أية نقود فى البنك. ولم يكن فى استطاعة بوش أن يعرض على الدول الديمقراطية الناشئة المساعدة التى كانت تعوزها بشدة، مثل تلك المساعدات التى كانت الولايات المتحدة تقدمها بعد الحرب العالمية الثانية فى «خطة مارشال»؛ لأن خزانة الولايات المتحدة كانت فارغة. كما لم تكن هناك احتمالات كبيرة لتعبئة رؤوس أموال جديدة من أجل إعادة ملء الخزانة، حيث أن عنصراً آخر من تركة ريجان، هو تعهد الحزب الجمهورى بعدم زيادة الضرائب، تحت أى ظرف من الظروف.

وأثناء الحملة الانتخابية قال بوش «اقرأوا ما تقوله شفتاى... لا ضرائب جديدة» وذلك فى دولة كان معدل الضرائب فيها أقل معدل بين الدول الصناعية. إن ثورة ريجان قد غيرت من تعريف «لينكولن» للدولة الديمقراطية، فأصبحت أيام ريجان «حكومة من الأغنياء وبالأغنياء وللأغنياء». ومن بعض الأوجه أصبحت الولايات المتحدة تحت رئاسة ريجان مثل الاتحاد السوفيتى، متضخمة عسكرياً مع بنية أساسية منهارة، ونظام تعليم مهمل، وبيئة متدهورة، وطبقة اجتماعية متميزة تعيش فى ترف كبير. وكان الفارق الكبير بين روسيا والولايات المتحدة هو أن الطبقة المتميزة فى الولايات المتحدة كانت أكبر بكثير جداً منها فى الاتحاد السوفيتى. أما وجه التشابه فهو أن الولايات المتحدة ـ مثلها مثل الاتحاد السوفيتى ـ كانت مهتمة بما يجرى داخل حدودها، وعلى ما يبدو، لم تعد قادرة على السيطرة على الأحداث التى تجرى خارج النطاق المباشر لنفوذها. وكانت هذه نتيجة مثيرة للسخرية وغير متوقعة للحرب الباردة.

وفى ٢٠ يناير، فى خطاب تولى بوش منصب الرئيس الواحد والأربعين للولايات المتحدة، لم يكن لدى بوش الكثير ليقوله عن السياسة الخارجية، فيما عدا أنه عقد العزم على اتخاذ خطوات قوية لإيقاف تدفق المخدرات غير المشروعة داخل الولايات المتحدة. وبالنسبة للاتحاد السوفيتى، أشار بوش إلى أنه سيعيد تقييم العلاقات.

وفى نفس الشهر، توفى الإمبراطور اليابانى «هيروهيتو» عن عمر يناهز سبعة وثمانين عاماً، وتوجه بوش، فى أول رحلة له للخارج كرئيس للولايات المتحدة، إلى طوكيو لحضور الجنازة، حيث عقد مباحثات مع الزعماء اليابانيين أثناء تواجده هناك، وحثهم على فتح أسواقهم أمام البضائع الأمريكية، والسماح لمنتجات المزارع الأمريكية بدخول اليابان دون فرض جمارك عليها، وطالبهم بوقف دعم البضائع اليابانية التى تباع فى الولايات المتحدة. وكانت تلك الموضوعات محور المباحثات الأمريكية واليابانية لأكثر من عقد من الزمان، وكالعادة حصل بوش على بعض الوعود فحسب، ولم تقابلها تصرفات محددة.

وتوجه بوش من طوكيو إلى القارة الآسيوية. وفى سول وعد بأنه «لا توجد أية مخططات لتخفيض القوات الأمريكية كوريا الجنوبية». وفى بكين (بيجنج) أمضى يومين، تباحث فيهما مع زعماء الصين حول زيادة التجارة، وقال إن اجتماع القمة القادم بين الصين والاتحاد السوفيتى ـ وهو الأول منذ ثلاثين عاماً ـ «لن يكون له تأثير ضار على مصالح الولايات المتحدة» حيث أن بوش كان سفيراً سابقاً لدى الصين، فقد كان على علاقات طيبة مع زعماء الصين، وكانت لدية آمال عريضة لخلق علاقة أوثق وأكثر دفئاً. ولكن رجال الكونجرس الأمريكى كانوا يعوقون هذا التقدم، لانتقادهم لسياسة الصين.

لقد كانت هناك أوجه كثيرة للنقد. كان الصينيون قد فرضوا الأحكام العرفية فى «التبت» (حيث استولوا على السلطة فى ١٩٥٩) رداً على أعمال الشغب التى قام بها مواطنو «التبت» للمطالبة بالاستقلال، فأصدر مجلس الشيوخ الأمريكى قراراً بإدانة الأحكام العرفية، فاعترض الصينيون عل القرار، لكونه «تدخلا صارخا» فى الشئون الداخلية للصين، كما اعترضوا على أعضاء الكونجرس، الذين انتقدوا السياسة الصينية تجاه تنظيم الأسرة، وانتهاك الصين لحقوق الإنسان.

لم يكن كل ذلك أكثر من مقدمة للأحداث التى تلت فى ربيع ١٩٨٩. ففى أبريل بدأ الطلبة فى الخروج فى مظاهرات جماعية، فى ميدان «تيانانمن» فى بكين

(بيينج) للمطالبة بالمزيد من الحريات، وبحكومة مفتوحة، وبوضع نهاية للامتيازات التى اختص بها الصفوة، وبالديمقراطية، فأصدرت الحكومة قراراً بحظر المظاهرات العامة. ولكن الطلبة تحدوا ذلك القرار، وبدأوا فى مقاطعة المحاضرات، فتدخلت الشرطة فى ميدان «تيانانمن» ولكن بدلاً من تفرقة المظاهرات، زاد عدد المتظاهرين إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠. وفى ١٥ مايو وصل جورباتشوف لحضور اجتماع القمة مع «دنج شياوبنج». وفى ميدان «تيانانمن»، انضم المثقفون والعمال والموظفون إلى الطلبة، الذين انتظم بعضهم فى الإضراب عن الطعام، وتضخم عدد المتظاهرين ففاق المليون، وارتفعت لوحات لا حصر لها تمتدح جورباتشوف وإصلاحاته، الذى أطلق على ثورة الطلبة أنها جزء من عملية مؤلمة، ولكنها صحية لقيادة الدول الشيوعية نحو درجة أعلى من الديموقراطية.

ولم يرق ذلك الاتجاه لـ «دنج شياوبنج» ورفاقه، إذ تسبب إقبال عدد كبير من الشعب الصينى على مدح زعيم أجنبى فى إحراج حكومتهم، كما أن السماح لتلك المظاهرات التى ضمت قاعدة عريضة من الشعب تنادى بالديمقراطية، كان يمثل خطراً عليهم، كذلك كان شيئا مشيناً أن يشهد العالم أجمع المعارضة الشعبية، إذ أخذت عدسات التليفزيون من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تجوب بكين (بيينج) لتغطية اجتماع القمة. ولذلك قابلت الحكومة ذلك التحدى بفرض الأحكام العرفية فى ١٩ مايو، وحظر قيام شبكات التليفزيون الغربية بتغطية الأحداث على الهواء. وفى اليوم التالى احتشد حوالى مليون من المتظاهرين فى تحدٍ صريح للأحكام العرفية، حيث اعترضوا طريق القوات والدبابات التى كانت تحاول السيطرة على ميدان «تيانانمن»، وكان المشهد مماثلاً لواقعة طلبة المجر، الذين تحدوا دبابات الجيش الأحمر فى ١٩٥٦، ولكن على نطاق أوسع كثيراً.

فى ٢ يونية، اتخذ «دنج» قراره، وفى اليوم التالى اقتحمت القوات والدبابات ميدان «تيانانمن» وأطلقوا الرصاص وقتلوا المتظاهرين العزل من أجل تفرقتهم، وحصدت

البنادق الرشاشة المئات وربما الآلاف من الطلبة. ولا يمكننا معرفة الحصر التام لعدد القتلى، لأن الحكومة بدأت مباشرة فى حجب تام للأحداث، مع إلقاء تبعية حمام الدم على المتظاهرين، والإشادة بالجيش لدوره فى المحافظة على القانون والنظام، والقبض على زعماء الطلبة وإعدامهم.

لقد أثارت هذه الأحداث الرهيبة رعب العالم أجمع، وأعادت للذاكرة مذبحة الملتمسين المسالمين فى الـ «ونتر بالاس» فى «سانت بطرسبورج» فى ١٩٠٥ على يد قوات القيصر. لقد أدان العالم الحر والزعماء الشيوعيون على حد سواء «دنج» وحكومته، وأصدر بوش بيانا قال فيه إنه: «يستهجن قرار استخدام القوة ضد الطلبة الصينيين، الذين كانوا يقدمون عرضاً سلمياً ينادى بالديمقراطية». وفى ٥ يونية أمر بإيقاف المبيعات العسكرية إلى الصين، وبعد ثلاثة أيام أعلن أنه لن يمكن للولايات المتحدة أن تعيد تأسيس علاقات طبيعية مع الصين، إلى أن «يعترف زعماء الصين بشرعية الحركة التى تنادى بالديمقراطية». وفى ٢٠ يونية أعلن البيت الأبيض توقف تبادل المسئولين فى المناصب العليا بين الولايات المتحدة وحكومة الصين.

ولكن بعد عدة أسابيع، قام بوش بإرسال «برنت سكوكروفت»، مستشاره لشئون الأمن القومى، إلى الصين سراً لإجراء مباحثات مع الحكومة. وقد اكتشف ذلك الأمر بعد عدة شهور، مما أدى إلى ارتفاع صرخات الغضب من جانب عديد من الديموقراطيين، وبعض الجمهوريين نظراً لأكاذيب الإدارة الأمريكية من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب استئناف العلاقات مع حكومة إجرامية. ومع ذلك فقد استمر بوش فى تخفيف حدة التوتر بين الحكومتين، باتباع أسلوب يهدف إلى تهدئة الصينيين. وعندما أقر الكونجرس مشروع قانون، بهدف حماية الطلبة الصينيين فى الولايات المتحدة (الطلبة الذين كانوا فى خطر بسبب تأييدهم للمظاهرات، والذين كان من الواضح أن الحكومة الصينية سوف تعاقبهم عندما يتم إكراههم على العودة إلى الصين) فإن بوش رفضه مستخدماً حق الفيتو. وفى ديسمبر، امتنع بوش عن تنفيذ طلب الكونجرس حظر منح قروض للشركات التى تمارس أعمالها فى الصين،

ووافق على السماح بتصدير الأقمار الصناعية إلى الصين. وعندما قامت الصين بإلغاء الأحكام العرفية فى (بكين) «بيجنج» فى أوائل ١٩٩٠، اعتبر معظم المراقبين ذلك القرار، أداة تجميل على أحسن الفروض، لكن «دانفورث كويلى»، نائب الرئيس قال إن ذلك يثبت صلاحية سياسية التوفيق التى اتبعها بوش، بينما رأى بوش أنها «خطوة حكيمة للغاية». وكانت سياسته ترمى إلى المحافظة على العلاقات مع أية حكومة قوية، بغض النظر عن كيفية استخدامها لتلك القوة.

أو على الأقل، تلك كانت سياسته تجاه الصين، إذ إنه لم يكن بمثل هذه المرونة مع حكومة شيوعية أخرى قريبة من الولايات المتحدة، وهى نيكاراجوا؛ حيث استمر فى اتباع سياسة ريجان العدوانية المطردة، بالرغم من خطة السلام التى وافق عليها «أورتيجا» وغيره من زعماء أمريكا الوسطى، والتى طالبت بتسريح قوات «الكونترا» كشرط مسبق للانتخابات التى وعدت قوات «الساندينيستا» بإجرائها. واستمر بوش فى إمداد قوات «الكونترا»، والمساعدة على صمودها، لتكون مصدر خطر مستمر للحكومة فى نيكاراجوا، كما أنه أبقى على الحصار الاقتصادى، الذى كان ذا تأثير بشع على اقتصاد نيكاراجوا، حيث كان معدل التضخم أسوأ معدل فى العالم كله تقريباً، وحيث هبط الإنتاج الى مستويات تنبئ بكارثة، وأصبح الاقتصاد خراباً. وهكذا لم يجد أورتيجا أمامه مفراً من فرض خطة تقشف جديدة، استلزمت تخفيض الموازنة بنسبة ٤٤ ٪، وتسريح ٣٥,٠٠٠ من موظفى الحكومة.

أضرت تلك الإجراءات بشعبية «أورتيجا»، بالرغم من اتجاهه نحو تسوية الخلافات مع خصومه فى الداخل، ومحاولته تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. وفى مارس ١٩٩٠، أعلنت الحكومة العفو عن ١٨٠٠ من الأعضاء السابقين فى الحرس الوطنى لنيكاراجوا، تمشياً مع خطة السلام. وكان رد إدارة بوش على ذلك هو إعادة تأكيد الالتزام الأمريكى نحو قوات «الكونترا»، وذلك بالرغم من مطالبة جميع رؤساء دول أمريكا الوسطى (فيما عدا «چوزيه أسكونا هويو» رئيس هندوراس) بنزع سلاح قوات «الكونترا» فوراً، ونقلهم من هندوراس، وأعلنت الولايات المتحدة استمرارها فى

«المساعدة الإنسانية»، وطالبت بالسماح بإبقاء قوات «الكونترا» فى قاعدتهم فى هندوراس لمدة عام آخر. وفى أغسطس ١٩٨٩، قرر «أورتيجا» إرجاء التجنيد العسكرى لحين الانتهاء من الانتخابات، كما وقع اتفاقية مع جبهة المعارضة الداخلية، طالبت بتسريح قوات «الكونترا»، وحددت ٢٥ فبراير ١٩٩٠ تاريخاً لإجراء الانتخابات. ومع ذلك، استمر بوش فى مساندة «الكونترا» فى هندوراس، وفى حديث ألقاه نائب الرئيس«كويلى» فى «هندوراس»، تنبأ بأن الانتخابات الموعودة ستكون «مخزية».

فى نوفمبر، قام «أورتيجا» بإلغاء اتفاق وقف إطلاق النار مع «الكونترا»، الذى استمر لمدة تسعة عشر شهراً، وذلك بسبب اعتداءات قوات «الكونترا» على القرى فى نيكاراجوا، وعرض التنازل عن المطالبة بإخلاء قوات الكونترا لقواعدها فى هندوراس، إذا غادرت تلك القوات نيكاراجوا، وعادت إلى قواعدها فى هندوراس. بعد مرور شهرين، هاجمت إحدى قوات «الكونترا» راهبتين وقتلتهما، ومع ذلك استمر «أورتيجا» فى الإعداد للانتخابات. ورغم الكارثة الاقتصادية التى حلت ببلاده ـ فى العقد الذى تولى فيه الحكم ـ فإنه كان واثقاً من الفوز فى الانتخابات، إذا كان مؤمناً أن الشعب سيلقى بتبعية تلك الأزمة على الحصار الاقتصادى الأمريكى. وقام جيمى كارتر الرئيس السابق، بقيادة فريق من المراقبين الدوليين للتصديق على صحة الانتخابات، التى قيل إنها تعرضت لرقابة محكمة، لم تتعرض لها أى انتخابات أخرى فى التاريخ.

وجاءت النتيجة مفاجأة مذهلة، إذ فاز «ڤيولتا باريوس دو كامورو» زعيم جبهة المعارضة فى الانتخابات بسهولة ويسر. أما الحدث المذهل، بنفس الدرجة تقريباً ـ على الأقل بالنسبة للمسئولين فى إدارة بوش، الذين كانوا يتنبأون بأن «أورتيجا» لن يتنازل عن الحكم أبداً ـ فقد كان تصريح أورتيجا الفورى باحترام نتيجة الانتخابات، وإعلانه وقف إطلاق النار. فقبل ذلك بأربع سنوات، كان «ألكساندرو بندانا» ـ نائب وزير الخارجية فى حكومة أورتيجا ـ قد أبلغ المراسلين الأمريكيين أن «الساندينيستا»

يؤمنون بالديمقراطية، وأنهم سيلتزمون بنتائج انتخابات حرة وصحيحة، حتى إذا خسروها، ولم يصدق الجميع ذلك، ولكن كلامه كان يعبر عن الحقيقة. إن تسليم السلطة من «أورتيجا» إلى «كامورو» كان حدثاً مؤثراً، فمن النادر أن تنتقل السلطة من يد إلى أخرى بسلام فى أمريكا اللاتينية. إنه حدث فريد أن تلتزم حكومة ماركسية ثورية بالقواعد، وتسمح بانتخابات حرة، وتسلم السلطة نتيجة لانتخابات، طالبت بها تلك الحكومة وتولت إجراءها.

كانت إدارة بوش تتوقع الأسوأ. لقد ساهمت الولايات المتحدة فى تلك التطورات غير المتوقعة بالاستمرار فى مساندة قوات الكونترا فى هندوراس، مما أدى ـ تقريباً ـ إلى تخريب عملية السلام، وتعريض الانتخابات للخطر. إن الضرر الذى ألحقه الحصار الأمريكى باقتصاد نيكاراجوا، ساعد على وضع «أورتيجا» فى موقف حساس أمام الناخبين. وقد تكون المساهمات المالية الأمريكية لجبهة المعارضة ساعدت «كامورو»، ولكن ما هو جدير بالذكر بصفة عامة، هو أن الدور الأمريكى كان عقيماً، إن لم يكن سلبيا، وأن الفضل فى انتصار الديموقراطية فى نيكاراجوا، يرجع إلى «أرياس» رئيس كوستاريكا وأقرانه من رؤساء أمريكا الوسطى، ولكنه يرجع ـ بصفة أساسية ـ إلى «دانيل أورتيجا» و«الساندينيستا».

فى جمهورية أخرى من دول أمريكا الوسطى، عقدت الانتخابات فى ٧ مايو ١٩٨٩، ولكن على عكس ما حدث فى نيكاراجوا، فإن المراقبين الدوليين ـ بقيادة الرئيس السابق كارتر ـ أدانوا عملية الانتخابات. لقد أعلن كارتر أن حكومة «نورييجا» كانت تستولى على الانتخابات «بالخداع»، ولكن «نورييجا» تحدى الرأى العام العالمى، فاستولى على جداول حصر الانتخابات، وأعلن فوز مرشحه. وفى ٩ مايو دفع بوش بفساد الانتخابات بسبب «مخالفات مستفحلة» وحث شعب بنما على الإطاحة بـ «نورييجا». ولكن فى ١ سبتمبر، تقلد «فرانشيسكو رودريجز» منصب رئيس جمهورية بنما، الذى أطلقت عليه وزارة الخارجية اسم «آخر رؤساء نورييجا من الدمى».

ولم يكن بوش على استعداد للتعامل مع «رودريجز». وحيث أن الرد الأمريكى التقليدى على الديكتاتوريين فى أمريكا اللاتينية كان تنظيم انقلاب للإطاحة بهم؛ فقد قامت إدارة بوش بذلك فى بنما ـ فى أكتوبر ـ عندما حرضت بعض الضباط فى قوات الدفاع البنمية على الإطاحة بـ «نورييجا». وقد حاولوا، ولكن بعض الفرق الموالية لـ «نورييجا» نجحت فى قمع الانقلابات، إلا أن الديكتاتور أمر ـ عندئذ ـ بإعدام الضباط المشتركين فى الانقلاب فوراً. وواجه بوش انتقادات لاذعة، لتشجيعه الانقلاب، ثم لفشله فى مساندته.

فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٩، قام مجلس النواب القومى لبنما بتعيين «نورييجا» رئيساً للدولة، الذى أعلن أن بلاده فى «حالة حرب» مع الولايات المتحدة. وكان هذا التصريح بمثابة فرصة مرسلة من السماء إلى بوش الذى انتهزها بعد أربعة أيام، وأرسل قوة عسكرية ـ فى حجم فرقة ـ من قوات الجيش والبحرية لغزو بنما، وأطلق عليها «عملية القضية العادلة». وبعد عدة أيام من الاضطرابات، التى أدت إلى قتل ٢٤ من القوات الأمريكية و ١٣٩ من قوات دفاع بنما ـ بالاضافة إلى إصابات جسيمة بين المدنيين، وانتشار النهب والسلب فى مدينة بنما، نجحت القوات الأمريكية فى القبض على «نورييجا» الهارب الذى وجد آخر ملجأ له فى مقر إرسالية الڤاتيكان. وكانوا قد قاموا بالفعل بتنصيب «چيو ليرمو إندارا» رئيساً، وهو الذى كان يعد الفائز البارز فى انتخابات مايو.

كانت ردود الفعل متوقعة: «نورييجا»، الذى أرسل إلى ميامى كأسير حرب، وألقى فى سجن مدنى فى انتظار محاكمته بتهمة الإتجار فى المخدرات، هاجم الاستعمار الأمريكى، وهو ما فعله نقاد بوش ومعارضوه السياسيون فى الداخل. أما الأحرار، الذين طالما شجبوا فى الماضى استخدام «وكالة المخابرات المركزية» فى تنظيم الانقلابات ومؤامرات الاغتيال، فتساءلوا عن سبب استخدام بوش لكل تلك القوة، للإطاحة برجل واحد. وقدم زعماء أمريكا اللاتينية شكاوى شكلية من التصرف

الاحادى الجانب، أما المتحدثون الرسميون السوفييت، فقد تعجبوا عن سبب افتراض الولايات المتحدة أن لها الحق فى إملاء أوامرها على حكومة بنما، واستخدام قواتها المسلحة فى تلك الدولة، فى الوقت الذى أدانت فيه الكرملين لاستخدام القوة للتعامل مع دول تقع على حدوده، مثل أفغانستان.

ووجد المعلقون فى أوروبا الغربية أن الأمر يدعو للسخرية، إذ أن الولايات المتحدة كانت تمارس ـ فى فنائها الخلفى ـ دبلوماسية «العصا الكبيرة» العتيقة، فى اللحظة التى أبدى فيها السوفييت درجة كبيرة من ضبط النفس، أثناء انهيار النظم الشيوعية فى المناطق التقليدية لسيادة نفوذ السوفييت فى أوروبا الشرقية. وفى نفس الوقت، امتدح المحافظون الأمريكيون الرئيس لتصرفه الجرئ الجسور، وساند الشعب الأمريكى ـ بصفة عامة ـ بوش بحماس: لقد زاد تأييدهبنسبة مدهشة وصلت إلى ٨٠٪.

فى يناير ١٩٩٠، أعلن بوش عن برنامج عمل، لتزويد بنما بمساعدات اقتصادية، قدرها بليون دولار. وفى مارس طلب أموالاً إضافية، لإرسال مساعدات إلى حكومة «كامورو» فى نيكاراجوا. وكان ـ بالفعل يرسل مساعدات مالية إلى حكومة كولومبيا لمحاربة تجار المخدرات وإلى حكومة السلفادور لمحاربة ثوار الجناح اليسارى. (حيث اعترف الرئيس «ألفريد كريستيانى»، فى يناير ١٩٩٠ ـ بأن «عناصر من القوات المسلحة» قتلت ستة قساوسة، واثنين من المدنيين فى نوفمبر السابق) ومنذ ١٩٨٥ ـ فصاعداً ـ تولت الولايات المتحدة إمداد هندوراس بالمساعدات الاقتصادية، فى مقابل مساندة هندوراس لقوات «الكونترا». لقد فاقت المساعدات الاقتصادية الأمريكية، التى حصلت عليها تلك الدول، الصغيرة نسبيا، الواقعة فى أمريكا الوسطى ـ فى مجموعها ـ كل المساعدات التى حصلت عليها كل دول أوروبا، وهذا دليل آخر على الطريقة التى كانت تتحول بها الولايات المتحدة الى قوة إقليمية.

وقد اتجه الجزء الأعظم من المساعدات الخارجية الأمريكية لدولة واحدة صغيرة، وأخرى كبيرة فى الشرق الأوسط، إسرائيل ومصر، على التوالى. وكان ذلك نتيجة

لمبادرة سياسية من جانب الحزب الديموقراطى، وليس الجمهورى. فعندما نجح «جيمى كارتر» فى إقناع بيجين والسادات على التوقيع على اتفاقيات كامب دافيد لإحلال السلام بين مصر وإسرائيل، كان قد وعد بإمداد الدولتين بمساعدات ببلايين الدولارات. واستمر ريجان وبوش فى تلك السياسة، ففى الوقت الذى بلغ فيه إجمالى برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية ـ الاقتصادية والعسكرية ـ حوالى ١٦ بليون دولار، اتجه أكثر من ثلثها إلى إسرائيل ومصر (حوالى ٦ بلايين دولار)، وكان حوالى ٤ بلايين دولار من تلك المساعدات فى شكل معدات عسكرية، قسمت مناصفة بينهما. بالنسبة لإسرائيل كانت مصر هى أكبر أعدائها المرتقبين فى المنطقة، بينما بالنسبة لمصر، كانت إسرائيل هى عدوها الوحيد المرتقب الذى له شأن. وهكذا، كانت الولايات المتحدة تنفق ربع مساعداتها الخارجية على تسليح القوتين الأساسيتين فى الشرق الأوسط، كل منهما ضد الأخرى.

فى نفس الوقت الذى كانت فيه إسرائيل ومصر على استعداد لقبول الأموال الأمريكية، لم تكن الدولتان على استعداد لقبول مشورتها. فى فبراير ١٩٨٩ جاء فى التقرير السنوى لوزارة الخارجية الخاص بحقوق الإنسان حول العالم: «إن انتهاك الإسرائيليين لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة، قد تزايد بشكل جوهرى». وكانت السياسة الأمريكية ـ وفقاً لما صرح به وزير الخارجية «شولتز»، وخليفته «جيمس بيكر» ـ ترمى إلى تعزيز إجراء انتخابات محلية فى غزة والضفة الغربية، والقدس الشرقية، وتشجيع الإسرائيليين على إجراء مباحثات مباشرة مع زعماء منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن الإسرائيليين رفضوا ذلك بإصرار، بل حتى بطريقة مهينة. وعندما اشتكى الأمريكيون من قيام إسرائيل بتسكين اليهود الروس فى المستوطنات الدائمة فى الأراضى المحتلة، تجاهل الإسرائيليون تلك الشكاوى ببساطة.

إن عجز إدار بوش عن إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير، والسعى الى تسوية الخلافات مع جيرانها العرب، يجب أن يوضع فى إطار: أن ذلك الفشل

واجه كل من سبق بوش. لقد ظل الشرق الأوسط معسكراً مسلحاً، والولايات المتحدة هى التى امدته بالقدر الأعظم من تلك الأسلحة. وفى ربيع ١٩٩٠، كان الأمل هشاً فى أى احتمال أو تفاؤل نحو إنهاء حمام الدم هناك فى القريب العاجل؛ خاصة مع استمرار الانتفاضة: ثورة الشباب العربى المراهق (بل الأصغر سناً) فى الضفة الغربية وغزة.

وهكذا ظل الوضع فى الشرق الأوسط على النقيض من جنوب أفريقيا، حيث انتعش الأمل لأول مرة ـ منذ عدة عقود ـ فى إحلال سلام حقيقى، وإحراز تطور فعلى تجاه الديموقراطية. ففى الثانى من فبراير ١٩٩٠، استسلم الرئيس «ف. و. دوكلارك» للضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الاقتصادية، وللضغوط المعنوية الناجمة عن الرأى العام العالمى، وقام برفع الحظر الذى ظل مفروضاً على الـ"ANC" لمدة ثلاثين عاماً. وبعد مرور تسعة أيام، شاهدت الملايين حول العالم حدثاً دراماتياً، عندما نقل التليفزيون خروج زعيم الـ"ANC"، «نيلسون مانديلا» من السجن، بعد قضاء سبعة وعشرين سنة فى الأسر. إن سياسة التمييز العنصرى لم تنته، ومازال الطريق طويلا أمام جنوب أفريقيا، لتصبح دولة تمنح حق الانتخاب لكل فرد فيها، ومع ذلك، فإن المتحمسين ـ فى كل مكان ـ لم يستطيعوا أن يمنعوا دموع الفرح، أمام ذلك التطور، والمستقبل الأكثر إشراقاً الذى يعد به.

أما الأحداث التى طرأت فى ووسط وشرق أروبا، فقد كانت مدعاة لمزيد من الابتهاج والدهشة، تلك المنطقة التى بدأت فيها الحرب الباردة، والتى وضعت فيها أوزارها أخيراً. كانت تلك الأحداث متصلة بالتطورات الجارية فى الاتحاد السوفيتى، ولكنها لم تكن متوقعة، لأنه لم يكن من الممكن التنبؤ بها، لقد جلبت معها تغيرات خطيرة للغاية، أبعد مما يمكن تخيله حين كتابة هذا الكتاب. لقد قال تشرتشل: «إن استسلام النازى كان اشارة لإنفجار أعظم صرخة فرح فى تاريخ البشرية». إن نهاية الديكتاتورية فى أوروبا لم تطرأ فى يوم واحد، وبالتالى لم تحدث نفس التأثير الدرامى

الذى أحدثه استسلام النازى، إلكن بطريقة ما، نجد أن زوال الشيوعية فى بولندا، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، والمجر أدى إلى انفجار صرخة فرح فى كافة أنحاء العالم، ضارعت تلك التى انفجرت يوم الانتصار فى الحرب العالمية الثانية.

ما الذى سبب هذا الزوال؟ من ناحية كان ذلك تعبيراً عن أربعة عقود من سياسة «الاحتواء» الصامدة التى التزمت بها دول حلف شمال الأطلنطى، خاصة زعيمتها، الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، جاء ذلك كرد فعل لعبء سباق التسلح، الذى تسبب فى إفلاس الاتحاد السوفيتى، لدرجة أن الكرملين لم يعد قادراً على الاحتفاظ بقبضته على الدول التابعة له. ومن ناحية ثالثة جاء ذلك نظراً لدور شعوب أوروبا الشرقية ذاتها، التى رفضت أن تتنازل عن آمالها فى الحرية. أما السبب الرئيسى، فهو الحقيقة الموضوعية: أن الشيوعية نظام بغيض، وأن الشعوب التى عاشت فى ظله كرهته. إن ماركس ولينين قد تنبأ بأن نظامهما سوف يـولدّ إنسان اشتراكى جديد، لكن الشباب الذى عاش كل حياته فى ظل الشيوعية، كان أكثر من كرهها.

ومع ذلك، فإن الرغبة فى الحرية ليست كافية عندما تكون الحكومة مسيطرة على الأمور، وهذا ما اكتشفه الطلبة الصينيون فى ميدان «تيانانمن» فى ٣ يونيه، إذ يجب أن تتواكب الفرصة مع الرغبة. لقد وفر جورباتشوف الفرصة، وبذا يحظى جورباتشوف بنصيب الأسد من الفضل؛ إذ إنه أدرك أنه لم يكن يستطيع تحقيق ثورة «جلاسنوست» و «بريسترويكا» فى بلاده، إذا لم يسمح لدول أوروبا الشرقية أن تختار طريقها.

ويبدو من استعادة الأحداث الماضى أن العملية بدأت فى يناير ١٩٨٩، عندما قام جورباتشوف بتخفيض الميزانية العسكرية بنسبة ١٤ ٪، ونفقات الأسلحة بنسبة ٢٠ ٪، بالإضافة الى إعلانه عن انسحاب ٢٠٠,٠٠٠ من القوات السوفيتية من آسيا. وفى نفس الوقت، أصدرت الهيئة التشريعية فى جمهورية «إستونيا» قراراً باعتبار لغة «إستونيا» اللغة الرسمية للجمهورية، بدلاً من اللغة الروسية. رغم أن تلك العوامل ـ

فى حد ذاتها ـ ضئيلة الأهمية نسبياً إلا أنها دلت على أن المستقبل سيكون شديد الاختلاف عن الحكم السوفيتى خلال السبعين سنة السابقة.

فى ١٤ فبراير، تم انسحاب آخر جندى سوفيتى من أفغانستان. وخلال ذات الشهر، أدين الكاتب المسرحى «فاكلاف هيفل» بتهمة التحريض على أعمال شغب فى براغ، وحكم عليه بالسجن لمدة تسعة أشهر. وفى أبريل، وقعت حكومة بولندا على اتفاقية مع نقابة العمال، أصبح اتحاد العمال بمقتضاها ذا صفة قانونية، كما حددت شهر يونيه لإجراء انتخابات علنية. وطالب جورباتشوف بمزيد من خفض التسلح فى أوروبا، فرد عليه «ديك تشينى»، وزير دفاع الولايات المتحدة، بأن الولايات المتحدة لن تبدأ فى التفاوض فى أى وقت فى المستقبل القريب، وقال إن دعوة جورباتشوف «فخ خطير».

فى مايو قامت حكومة المجر ـ التى أصبحت أكثر دول حلف وارسو تحرراً ـ بفك السياج البالغ طوله ١٥٠ ميلاً من الأسلاك الشائكة على الحدود النمساوية، إن وواجه الستار الحديدى ـ الذى أقيم فى ١٩٤٦ ـ نهايته أخيراً. والنتيجة الفورية التى نجمت عن ذلك كانت فرار المئات ثم الآلاف من ألمانيا الشرقية إلى المجر؛ حيث عبروا الحدود إلى النمسا، ثم إلى ألمانيا الغربية، وهكذا بدأت هجرة جماعية لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل. وفى ذات الوقت بدأت فى الاتحاد السوفيتى اضطرابات عرقية، أدت إلى أعمال شغب فى كل الجمهوريات صحبتها مطالبة بالحصول على مزيد من الحريات فى موسكو.

فى نفس ذلك الشهر، دعا الرئيس بوش ـ فى حديث أدلى به فى ألمانيا الغربية ـ إلى وضع نهاية لتقسيم أوروبا السياسى، ولهدم حائط برلين. فما كان من جورباتشوف الذى كان قد أخذ، منذ وقت طويل، يتحدث عن أوروبا على أنها «وطننا المشترك» ـ إلا أن قبل التحدى. وأثناء قيامه بزيارة ألمانيا لمدة أربعة أيام ألقى بحديث فى بون، قال فيه إن الحائط «يمكن اختفاؤه عندما تختفى الظروف التى

أدت إلى قيامه». وفى تلك الآونة، حقق مرشح نقابة العمال فوزاً ساحقاً على الشيوعيين، فى انتخابات البرلمان البولندى. لقد ظل الجنرال «فوچيسيك چاروزلسكى» رئيساً للدولة، ولكن أحد زعماء النقابة أصبح رئيسا للوزراء، بينما ظل «ڤاليسا» ـ بطل حركة التضامن التى حررت كل شئ فى ٨٠ / ١٩٨١ ـ منتظراً فى الظل وهو مفعم بالأمل.

لقد ابلغ جورباتشوف المراسلين، خلال زيادته لفرنسا فى يونيه، أن المستقبل السياسى لبولندا والمجر هو من «شئونهما الخاصة». لقد وضعت هاتان الكلمتان النهاية الفعلية لمذهب بريچينيف، وكانتا بمثابة دعوة لبقية شعوب أوربا الشرقية لتتولى شئونها الخاصة بنفسها. وكان ذلك تطوراً له مغزى كاف لتبرير ملحوظة بوش أن «هناك عالماً جديداً فى متناول أيدينا».

وتوالت الاحداث بسرعة فجائية جعلت الجميع يلهث ورائها. وطوال الصيف استمر فرار الآلاف من شباب ألمانيا الشرقية من بلادهم، كأنما حل بها الطاعون. وفى أغسطس تولى «التضامن» حكومة بولندا، وبذا حصلت بولندا على أول حكومة غير شيوعية منذ انتهاء الحرب، وعندما طلبت مساعدات مالية من الولايات المتحدة، رد بوش بأنه يجب الاكتفاء بمبلغ الـ ١١٩ مليون دولار، التى وعد بها بالفعل. وقبل ذلك بأسبوع، كان بوش قد تعهد بتخصيص مبلغ ٨ بلايين دولار، للرقابة على المخدرات.

بالرغم من السلبية الأمريكية، أخذت خطى التغير فى أوربا الشرقية فى الإسراع. وفى أكتوبر اندلعت المظاهرات فى: براغ، وبودابست، وليبزج، وشرق برلين، وتضخم حجمها بقدر مهول، حيث انطلق أكثر من نصف مليون من تشيكوسلوڤاكيا، والمجر، وألمانيا الشرقية فى الشوارع، وأخذوا ينشدون «نحن الشعب». وفى الاتحاد السوڤيتى، طالبت حكومات البلطيق باستقلالها، بينما تزايدت الاضطرابات العرقية والاقتصادية إلى درجة هددت بتمزيق الإمبراطورية السوڤيتية.

وأبلغ وزير الخارجية «إدوارد شيفرنادزة» المجلس السوفيتي الأعلى أن غزو الجيش الأحمر لأفغانستان، كان انتهاكاً للقانون السوفيتي والدولي، واعترف بأن مجمع الرادار فى سيبريا كان انتهاكا علنياً لمعاهدة ABM مع الولايات المتحدة؛ فطالب المتظاهرون خارج المقر الرئيسى «للمخابرات الروسية» فى موسكو بإحداث تغيرات ديمقراطية.

وكان إعتراف السوفييت بارتكاب أخطاء، واندلا ع المظاهرات فى موسكو، أحداثاً لم يتوقع أى انسان أبداً أن يشاهدها فى القرن العشرين. لكن كانت هناك فى الطريق تغيرات ـ أعظم حتى من ذلك. لقد شهد نوفمبر ١٩٨٩ تغيرات فى الهيكل الأساسى للنظام العالمى، فاقت كل ما عداها منذ صيف ١٩٤٥. فى تشيكوسلوفاكيا، غادر «فاكلاف هيفل» السجن، وأوشك أن يتولى الرئاسة، إثر تنازل الحزب الشيوعى عن احتكاره للسلطة، بعد استمرار المظاهرات الشعبية لمدة أسبوع. لقد شاعت دعابة فى أوروبا الشرقية فى ذلك الوقت، تقول أن البولنديين استغرقوا سبع سنوات؛ ليطيحوا بالنظام الشيوعى؛ وألمانيا الشرقية استغرقت سبعة أسابيع؛ بينما استغرقت تشيكوسلوفاكيا سبعة أيام. ثم أصدرت دول حلف وارسو ـ بما فيها الاتحاد السوفيتي ـ بيانا يدين غزو السوفيت لتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨، لعدم شرعيته، ويعد بعدم تدخل الدول فى شئون بعضها مرة أخرى. كانت هذه هى النهاية الرسمية لمبدأ «بريجينيف».

فى ٩ نوفمبر، وقع حدث كان أكثر كل تلك الأحداث إثارة للدهشة وأبعدها عن نطاق التوقعات، ونال من الحفاوة ما فاق كل ما عداه. لقد أيقنت حكومة ألمانيا الشرقية أنها غير قادرة على صد تيار فرار شعبها، فأعلنت أنه «من الممكن الآن لكل المواطنين أن يغادروا هذه البلاد، من خلال نقاط العبور بألمانيا الشرقية». وفى خلال عدة ساعات من صدور هذا التصريح، كان عشرات الآلاف من مواطنى ألمانيا الشرقية قد اجتاحوا حائط برلين.

لقد كان يوماً من أروع أيام القرن العشرين. لقد ظل ذلك الحائط «رمزاً» للحرب الباردة لمدة ثمانية وعشرين عاماً، وفجأة اختفى. الشئ الذى لم يكن التفكير فيه وارداً بالمرة، قد أصبح حقيقة. لقد انتهت الحرب الباردة.

فى بداية ١٩٨٩، كان الشيوعيون مسيطرين تماماً ـ وعلى ما كان يبدو: دائماً ـ على أوروبا الشرقية. وفى نهاية العام كانوا قد اختفوا. وتمكنت الائتلافات الديموقراطية التى تعد بانتخابات حرة فورية، من الاستيلاء على السلطة فى برلين الشرقية، وبراغ، وبودابست، ووارسو، وحتى بوخارست (حيث أطيح بالطاغية الرومانى «نيكولاى شاوسيسكو» فى ٢٢ ديسمبر، وأعدم يوم ميلاد المسيح). ونتيجة لذلك، أصبح حلف وارسو، فى الواقع، منحلاً. وتقوقع الاتحاد السوفيتى داخل حدوده. لقد انتهت الحرب الباردة فى أوروبا.

لم تلعب الولايات المتحدة دوراً فعلياً فى تلك الأحداث، إذ وقفت حكومة بوش على الخطوط الجانبية، ولم تتورط وكالة المخابرات المركزية، ولم تطلق أية بنادق أمريكية. لكن بالرغم من انتصار الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ـ أو على الأقل هذا ما ادعاه المحافظون الأمريكيون ـ فإن النصر فى ١٩٨٩ لم يكن مماثلاً على الإطلاق للنصر فى ١٩٤٥. فلم تحتل الفرق الأمريكية الاتحاد السوفيتى. مازالت الحكومة السوفيتية سليمة ومتماسكة ـ بالرغم من ضعفها واضطرابها وتخبطها، تجاه مستقبل غير واضح. لقد ظهرت على الاتحاد السوفيتى بعض أعراض السلطة المنهزمة ـ انتشار الاضطرابات على نطاق واسع، والارتباكات الاقتصادية الحادة، وحركات الانفصال الخطيرة المدى، وضعف الحالة المعنوية بصفة عامة ـ ولكن لم يبد عليها ذلك فى نواحٍ أخرى. لقد ظل الجيش الأحمر ـ رغم انسحابه من أوروبا الشرقية ـ أكبر جيش فى العالم، وظلت القوات الاستراتيجية فى مواقعها ـ البحرية والقذائف والرؤوس النووية ـ ولم يفقد السوفييت قدرتهم على تدمير العالم فى برهة قصيرة.

ولم تكن الولايات المتحدة القوة المسيطرة، وأكثر قوى العالم فعالية كما كان الحال فى ١٩٤٥. وكان رد فعل بوش سلبيا تجاه ثورة العالم فى ١٩٨٩، وانتهاء الحرب.الباردة، أو ربما كان حذراً، وفقاً لوجهة النظر التى يتبناها المرء. لقد نجح فى التحكم فى الانفعالات التى شعر بها ـ أياً كانت تلك الانفعالات ـ عندما انهار حائط برلين، واستمر هو و«البنتاجون» فى المطالبة بمستويات مرتفعة جداً لنفقات الدفاع، ورفض التفكير فى إعادة القوات الامريكية من مواقعها الأمامية فى دول حلف شمال الأطلنطى، كما قام بالترحيب بـ «ليش ڤاليسا» من بولندا و«هيڤل» رئيس تشيكوسلوڤاكيا، أثناء زيارتهما لواشنطون ـ ولكنه قدم لهما قدراً ضئيلاً من المساعدات). واستمر فى إرسال مبالغ هائلة إلى إسرائيل ومصر (حيث لم تقع أية تغيرات) ومبالغ كبيرة لأمريكا الوسطى، أما أوروبا الشرقية فأرسل إليها مبالغ زهيدة.

وقد احتلت اسرائيل المركز الأول فى قائمة الحائزين على اكبر قدر من المساعدات الامريكية، إذا احتسبت على اساس متوسط حصة الفرد، وتلتها السلڤادور وهندوراس. وفى ١٩٩٠ كانت الولايات المتحدة ترسل مساعدات عسكرية، قدرها ٥٨٨ مليون دولار، إلى باكستان لمقاومة الجيش الأحمر فى أفغانستان، الذى كان قد غادرها قبل عامين سابقين. واحتلت تركيا المركز الرابع فى قائمة الحائزين على أكبر قدر من المساعدات الأمريكية، وتلتها اليونان، إذ إنهما كونا الجناح الجنوبى من حلف شمال الأطلنطى، ومن المفترض أن المساعدات كانت مخصصة لمواجهة الخطر السوڤيتى، الذى يبدو أنه اختفى، وفى واقع الأمر استخدم الأتراك واليونانيون الأسلحة، لتهديد بعضهم البعض. إن حصص المساعدات الخارجية الأمريكية أوضحت أن السياسة الداخلية، بدلاً من حقائق السياسة الخارجية، هى التى كانت تحدد هذه السياسة الأخيرة. وفى ١٩٩٠، عندما اقترح «روبرت دول» زعيم الحزب الجمهورى فى مجلس الشيوخ إعادة توجيه ٥٪ من المساعدات المرسلة إلى إسرائيل

ومصر إلى أوروبا الشرقية، قامت جماعات الضغط الإسرائيلية بشحذ ٧٣ من الشيوخ لمعارضة الفكرة.

كان نقاد بوش يريدونه أن يعكس أولوياته؛ أو أن يتوقف عن تمويل حرب المخدرات التي لايمكن الانتصار فيها، وإسرائيل المتعسفة، وجمهوريات أمريكا الوسطى التي ليست لها أهمية؛ وأن يبدأ في التمويل التحويل اللازم لتأسيس الدول الديمقراطية الجديدة في شرق ووسط أوروبا. أما مؤيدوه، فقد اعتبروا أن طريقة التمهل والاعتدال وعدم اقتراف أخطاء بسبب السرعة، التي اعتنقها بوش، كانت وسيلة مناسبة لتلك الأحداث السريعة التغير، التي تبعث على الاضطراب.

لم يكن هناك شك أن بوش ـ مثله مثل ريجان ـ لم ينظر إلى جورباتشوف على أنه مجرد أفضل من أي بديلٍ في الساحة، بل على أنه رجل دولة إيجابي، فرض إصلاحات كانت ضرورية ومرحب بها. لقد أراد لجورباتشوف الازدهار. إن وزير الخارجية «بيكر» أحسن التعبير، عندما أبلغ جمعية السياسة الخارجية أن الولايات المتحدة أرادت أن تشهد «نجاح البروسترويكا» لأن إجراء التحسينات في الاتحاد السوفيتي سينعكس على «تصرفات السوفيت، بحيث تصبح أكثر إفادة لمصالحنا». وهذا النمط من التفكير دفع بوش إلى الإعلان عن انعقاد اجتماع قمة «غير رسمي» على وجه السرعة، وعقد الاجتماع في سفن البحرية السوفيتية والأمريكية، بالقرب من شاطئ مالطا في البحر الأبيض المتوسط، من ٢ إلى ٤ ديسمبر ١٩٨٩. ولم يسفر الاجتماع عن أي تقدم أو معاهدات أو اتفاقيات، ولكن طابع لاجتماعات كان إيجابياً. لقد اتفق الزعيمان على محاولة إبرام معاهدة خاصة بترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية، ومعاهدة خاصة بتحديد الأسلحة التقليدية في ١٩٩٠ (كانت المفاوضات في هذين الموضوعين مستمرة منذ عدة أعوام) بالإضافة إلى محاولة إدماج الاتحاد السوفيتي في اقتصاديات السوق العالمية.

وحتى أثناء مباحثات بوش مع جورباتشوف حول تحديد الأسلحة، كان أسلوبه متشدداً بخصوص الدفاع. وبعد أسبوعين من اجتماع مالطا، رفض بوش توصية «ديك تشينى» وزير الدفاع، وقائد القوات الجوية الاستراتيجية (SAC) بتخفيض الرقابة الجوية المحكمة نووياً لمدة ٢٤ ساعة فى اليوم. ولقد أوصت قيادة القوات الجوية الاستراتيجية بذلك بدافع أن احتمال شن السوفييت هجوما نوويا مفاجئا، أصبح أقل خطورة مما كان عليه الوضع منذ عهد خروشوف.

رغم أن بوش لم يطالب بزيادة موازنة الدفاع لعام ١٩٩١، بنفس القدر الضخم من الزيادات الذى اعتاد ريجان أن يطالب به، إلا أنه لم يطالب بتخفيضها أيضاً. وقوبل إصرار «البنتاجون» على التمسك بالقوات الموجودة، مع مواصلة التقدم فى إنتاج أنظمة الأسلحة الجديدة باهظة التكاليف ـ مثل قاذفة القنابل ب ـ ٢ ـ بانتقادات لاذعة من أعضاء الكونجرس من الحزبين. لقد أراد السياسيون الحصول على مكاسب السلام، لإنفاقها على مشروعاتهم المفضلة: الفقراء الأمريكيين، والبيئة الأمريكية، وتخفيض عجز الميزانية، والمساعدات الاقتصادية للدول الديموقراطية الصاعدة فى أوروبا وغيرها. ولكن أصبح جلياً أنهم لن يحصلوا على ذلك من بوش. وبالرغم من أن حلف وارسو قد أصبح مجرد هيكل لما كان عليه من قبل، بل هيكلاً أجوفا ـ على أحسن الفروض ـ وبالرغم من أن الجيش الأحمر قد أخذ ينسحب من أوربا الشرقية، وبالرغم من استحالة تخيل حدوث هجوم برى سوفيتى على أوروبا الغربية، فإن بوش أصرّ على الاحتفاظ بجيش أمريكى ضخم فى ألمانيا.

كان عدد نقاد بوش وفيراً وأسلوبهم الصراحة، وكان أشهرهم هو «جورج ف. كينان»، الذى أطلق عليه لقب «أبو سياسة الاحتواء». وفى ربيع ١٩٨٩ أمام لجنة الشيوخ للعلاقات الخارجية، أدلى «كينان» ـ البالغ من العمر خمسة وثمانين عاماً ـ بشهادة، طلب فيها من أعضاء مجلس الشيوخ أن يفكروا فى «روسيا»، وليس فى «فكرة مجردة تدعو للمبادئ اليسارية، اسمها الاتحاد السوفيتى»، الذى توقف عن

العمل فى حقيقة الأمر بسبب الطموحات القومية للجمهوريات غير الروسية التى أخذت تمزقه إلى أجزاء. وعندما لخص «كينان» شهادته، قال: «يبدو لى أنه مهما كانت الأسباب التى ربما توفرت لاعتبار الاتحاد السوفيتى ـ أساساً ـ كخصم عسكرى محتمل، إن لم يكن مرجحاً؛ فإن زمن مثل هذه الأشياء قد ولى بكل وضوح، ويجب الآن اعتبار هذه الدولة ـ أساساً ـ كقوة عظمى أخرى، مثل القوى العظمى الأخرى». من وجهة نظر كينان، كانت السياسة السليمة تقتضى «إزالة ـ فى أسرع وقت ممكن، وبالمفاوضات الودية ـ عوامل التوتر العسكرى الشاذ، الذى سيطر مؤخراً على العلاقات السوفيتية الأمريكية، وأن نوجه اهتماماتنا، بدلاً من ذلك ـ إلى تطوير الاحتمالات الإيجابية لهذه العلاقة، وهى احتمالات أبعد ما تكون عن الضآلة».

أما «فرانسيس فوكوياما» ـ أحد المفكرين بوزارة الخارجية ـ فقد كتب مقالة عنوانها «نهاية التاريخ؟» قرئت على نطاق واسع، وكان لها تأثير خطير، افترض فيها أن انهيار الشيوعية دل على تفوق الديموقراطية الحرة على كل ماعداها. وكان معنى ذلك وفاة الماركسية / اللينينية ـ ضمن أشياء أخرى ـ ونهاية الحرب واسعة النطاق. فعلى مدى خمسة وأربعين عاما عاش العالم الغربى مرعوباً من اليوم الذى سيعبر فيه الجيش الأحمر نهر الألب، ليبدأ فى الاستيلاء على ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا، وبقية دول حلف الناتو. وبحلول ١٩٩٠، كان «كينان» و«فوكوياما» وكثيرون غيرهما يقولون أن الخطر لم يعد له وجود، وأن الحرب العالمية الثالثة لن تنشب أبداً.

كانت الألمانيتان الشرقية والغربية ـ فى تلك الآونة ـ تسرع الخطى لتحقيق الوحدة. وقال الجنرال الأمريكى «جون جالفين» ـ القائد الأعلى لقوات الحلفاء فى أوربا ـ فى مؤتمر صحفى، إنه لم يعد يدرى ما هو الخط المفترض دفاعه عنه. قبل ١٩٩٠، كان ذلك الخط هو نهر الألب الذى قسم الألمانيتين، ولكن النهر الآن وحد ألمانيا، مما ترك «الناتو» فى مرحلة متقدمة من عدم وضوح الرؤية بالنسبة لدوره.

وفى نفس الوقت، أثار ترقب اتحاد ألمانيا اهتماماً كبيراً فى فرنسا وبولندا، بل وفى كافة أنحاء العالم. لقد احتدم النقاش حول ألمانيا الجديدة، هل ستصبح محايدة أو جزءاً من «الناتو» ؟. كان السوفييت يفضلون ألمانيا المحايدة ولكن السياسيين فى ألمانيا الغربية قالوا إنها ـ دون شك ـ ستظل عضواً فى «الناتو» ؛ أما السياسيون فى أوربا الغربية وبعض الأمريكيين، فقد عبروا عن ضرورة الاحتفاظ بقوات الولايات المتحدة فى ألمانيا، كطريقة لبعث الطمأنينة لدى جيرانها، من أن ألمانيا لن تعيد تاريخ الثلاثينيات.

وافترضت مثل تلك الأحداث وجود «الناتو» ، كتحالف عسكرى عامل فى القرن الواحد والعشرين، وهو اقتراح مشكوك فيه بعض الشئ، حتى ولو لمجرد صعوبة تحديد من هو العدو. إن التحالفات ـ خاصة التحالفات الدفاعية ـ يجب أن توجه، قبل أى شئ، ضد كيان ما. وفى الخمسينيات، قد يكون الناتو تولى مهمة «الاحتواء المضاعف» ـ أى احتواء كل من السوفييت والألمان. ولكن فى التسعينيات، كان من الصعب تحديد الهدف من تحالف موجه ضد أحد الحلفاء، أو على الأقل مخصص لرقابة أحد الحلفاء لطمأنة الآخرين. إن مابدا منطقياً أكثر من ذلك، هو أن الألمان سوف يمارسون حقوقهم فى تقرير المصير، ويقررون مستقبلهم بأنفسهم، بغض النظر عن رغبات الولايات المتحدة، أو بقية دول «الناتو». وعلى أية حال كان لابد من توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا الموحدة.

بغض النظر عن نتيجة الأحداث فى ألمانيا، فإن المناقشات المتواصلة ألقت الضوء على التغير الأساسى، الذى طرأ على العالم. فعلى مدى خمسة وأربعين عاماً تقريباً، سيطرت القوتان العظميان على السياسة الدولية والتحالفات والاتفاقيات التجارية. ولكن بحلول عام ١٩٩٠ ، لم يعد العالم يتسم بالاستقطاب، فيما عدا فى مجالات الأسلحة النووية الاستراتيجية ونظم الإطلاق. أما فى المجال الاقتصادى، فأخذت أجزاء العالم الثلاثة الرئيسية فى تشكيل كتل اقتصادية إقليمية: كتل عظمى. وكانت أوروبا

... أوضح حالة، تحركت فيها مجموعة من الدول المستقلة، عمدا، نحو ... اتحاد أوثق، بهدف تشكيل سوق أوربية واحدة فى ١٩٩٢.

تكونت الكتلة العظمى الثانية عبر المحيط الهادى فى شرق آسيا، من «ملبورن» ... «سول». وأخذت التجارة والاستثمارات بين الأقاليم تنتشر بسرعة، وشهدت ... دولة بالفعل ـ فيما عدا الفلبين ـ نمواً اقتصادياً سريعاً، وكانت اليابان هى القوة ... الديناميكية المحركة للاندماج الاقتصادى فى شرق آسيا، وكانت أداتها هى الين ...

أما الكتلة العظمى الثالثة، فأخذت تتكون فى أمريكا الشمالية حول الولايات ... المتحدة، وتضم كندا، والمكسيك، وحوض البحر الكاريبى. فى ١٩٨٨، وقعت ... الولايات المتحدة اتفاقية مهمة، تجيز حرية التجارة مع جاراتها فى الشمال، وبذا ... تكونت سوق اقتصادية واحدة متكاملة. وبحلول ١٩٩٠، تركز ثلث إجمالى ... الاستثمارات الأمريكية فى كندا، وفاق حجم تجارة الولايات المتحدة مع مقاطعة «أونتاريو» حجمها مع اليابان، بينما فاقت الاستثمارات الكندية فى الولايات المتحدة الاستثمارات اليابانية بحد كبير. لقد أصبحت الحدود بين الولايات المتحدة وكندا ـ اقتصاديا ـ غير ذات معنى، وذلك بسبب حرية التجارة بين الدولتين.

فى ١٩٩٠، تداول الحديث فى واشنطن عن اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك. وكما أشير من قبل، بقدر ما كان برنامج الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية فى سنوات حكم بوش (خارج إسرائيل ومصر) موجها نحو أمريكا الوسطى، كان من الواضح أن الاتجاه القومى هو تقليل أعباء الزعامة الدولية، ومطالبة الآخرين بتحمل مزيد من المسئولية، مقابل الأمن العسكرى، والمساعدات الخارجية، وتأييد النظام الدولى. ولم يكن ذلك بعيداً تماماً عن الاتجاه إلى سياسة العزلة، على نمط الثلاثينيات.

إن الصفة المميزة سياسة العزلة، هى عدم الاهتمام بما يحدث فى الأماكن الأخرى، وينعكس ذلك فى العزوف عن الإنفاق على الشئون الخارجيـة. وذلك ـ بالضبط ـ ما حدث فى الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن الاقتصاد القومى قد تضاعف فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠، فإن إنفاق الدولة الفعلى على الدفاع والمساعدات الخارجية، كان فى ١٩٨٠ أقل مما كان عليه فى ١٩٦٠. وبينما زادت المصروفات العسكرية فى سنوات ريجان، انخفضت النفقات الأمريكية على الأوجه الأخرى للشئون الدولية، من ١٢,٧ بليون دولار فى ١٩٨١ إلى ١٠,٥ بلايين دولار فى ١٩٨٨. وفى سنوات بوش، انخفضت النفقات أكثر من ذلك، وبدا أنه من المحتمل تخفيض مصروفات الدفاع أيضاً بنسبة ملحوظة.

لكى تحظى دولة ما بنفوذ فعال فى الخارج، يجب أن تكون مستعدة للإنفاق على الشئون الخارجية، ولم يبد على الولايات المتحدة أنها على استعداد لذلك. وكان من الواضح أن الولايات المتحدة اكتفت بالمراقبة بدلاً من التأثير على الأحداث العالمية أو توجيهها. إلا اذا تعلق الأمر بالبترول، ففى هذه الحالة كانت الولايات المتحدة مستعدة للتحرك للمحافظة على تدفق البترول بشكل مستقر ومنخفض التكاليف. لقد عقد اجتماع قمة بين بوش وجورباتشوف فى واشنطن، طال الحديث فيه عن النوايا الطيبة، ولكن دون إحراز أية انجازات، وبعد ذلك بفترة قصيرة، بدأت أول أزمة بعد الحرب الباردة، فى جزء من العالم ليس شيوعيا ولا رأسمالياً وإنما اقطاعياً؛ جزء من العالم لم ينتم لأى من الكتل العظمى الثلاث، ولكنه كان شديد الأهمية بالنسبة لكل منها؛ جزء من العالم شهد من الحرب والقتال أكثر من أى منطقة أخرى منذ ١٩٤٥. وجاءت الأزمة على غرة، وتسببت فى عديد من المفاجآت الجديدة. لقد كشفت ـ مثلها مثل معظم الأزمات ـ عن بعض مما سبق إخفاؤه أو تجاهله، فى الوقت الذى أخذت تمزق فيه تحالفات عريقة وافتراضات قديمة، وتكون بدائل جديدة لها.

كان السبب المباشر فى الأزمة، هو استيلاء جيش العراق على الكويت، بقيادة الديكتاتور صدام حسين، وما تلا ذلك مباشرة ـ تقريباً ـ من إعلان صدام حسين أنه قد ضم الكويت إلى العراق، وأن جيشه قد وصل إلى حدود المملكة العربية السعودية. كان نزاع صدام حسين مع الكويت بسبب عدم التزام تلك الدولة الصغيرة بحصة الأوبك؛ مما أدى إلى انخفاض سعر البترول فى العالم. وحيث أن السعودية كانت قادرة على المضاربة بأسعار البترول وفقاً لرغبتها ـ وذلك عن طريق زيادة أو تخفيض إنتاجها ـ فقد بدا منطقياً أن المملكة العربية السعودية هى الهدف الثانى لصدام، الذى بدأت مقارنته بالفعل ـ وعلى نطاق واسع ـ بهتلر، فى قسوته وطموحه وتهوره.

وكانت عراق ١٩٩٠ أبعد ما تكون عن ألمانيا ١٩٣٩، وكان صدام حسين فريداً من نوعه وأبعد ما يكون عن هتلر، ولكن كان هناك مجال مباشر للمقارنة: كان حجم جيش العراق فى المركز الثانى بعد الجيش الأحمر، مثلما كان وضع ألمانيا فى ١٩٣٩. أما القوات الجوية العراقية فكانت بعيدة جداً عن أن تحتل المركز الثانى، كما أن البحرية العراقية لا تذكر. ولكن على الأرض ـ فى الشرق الأوسط -حيث تقع آبار البترول ـ كان الجيش العراقى البالغ عدده مليون رجل، والمجهز بأحسن المعدات، جيشاً متميزاً وخطيراً.

كان ذلك خطأ القوى العظمى، التى باعت الأسلحة للعراق وساندته بكل الطرق، خلال الثمانينيات، فى حربه مع إيران. ولم يكن أمراً عفوياً أن الكويت والسعودية قد سددتا معظم الثمن. ولكن فى التسعينيات، لم ترغب القوى العظمى فى وجود اضطرابات فى الشرق الأوسط ولذلك ـ فللمرة الأولى فى النصف الثانى من القرن العشرين ـ اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على التصرف معاً تجاه أزمة فى الشرق الأوسط. وفى أوائل أغسطس ١٩٩٠، أصدر مجلس الأمن بالأمم المتحدة قراره رقم ٦٦١، الذى أُمِـر ـ دون صوت واحد معارض ـ والذى دعا

كل الدول الأعضاء إلى التضامن معا فى فرض حظر إجبارى على كل التجارة مع العراق.

كان هذا القرار بمثابة نقطة تحول مرتقبة فى تاريخ العالم، النقطة التى أدركت عندها الأمم المتحدة إمكانياتها أخيراً، وبدأت تحقق آمال مؤسسيها.

كانت أزمة العراق ـ فى أحد معانيها ـ علامة على نهاية الحرب العالمية الثانية. فمنذ ١٩٤٥، كانت ألمانيا موزعة بين حلف وارسو و«الناتو»، ولكن فى ١٩٩٠ ـ خلال المرحلة الأولى من أزمة الشرق الأوسط ـ اتحدت ألمانيا وتنازلت السلطات المحتلة عن حقوقها فى تلك الدولة، وكان ذلك يعنى ـ ضمن أشياء أخرى ـ أن العالم ثنائى الاقطاب والذى استمر للخمسة وأربعين عاماً السابقة، قد تراجع أمام عالم متعدد الأقطاب. وطالما هيمنت الحرب الباردة بين القوى العظمى على سياسة العالم، لم يكن أمام الأمم المتحدة غير المباحثات. ولكن باختفاء الستار الحديدى، وتدمير حائط برلين، واتحاد ألمانيا، وتوقف نشاط حلف وارسو؛ بالإضافة إلى ظهور مشاكل جديدة فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ليست لها علاقة بالحرب الباردة أو المواجهة الشيوعية ـ الرأسمالية؛ ومع انتشار الأسلحة المتقدمة من العالم النامى إلى العالم غير النامى (بما فى ذلك عناصر ترسانة الرجل الفقير مثل حرب الغازات والبكتريا والرهائن والإرهاب)، ومع بزوغ آسيا الصناعية التى كانت تعتمد ـ للحصول على طاقتها ـ على الشرق الأوسط غير النامى مع كل ذلك، كانت القوى العظمى ـ رغم قدراتها على تدمير الكرة الأرضية مئات المرات ـ غير مرتبطة بالعديد من مشاكل العالم.

كان ذلك غير متوقع، فعلى مدى نصف قرن تقريباً، عندما كانت قوة عظمى تتكلم، كانت الدول التابعة لها تطيع (مثال ذلك تراجع بريطانيا وفرنسا من السويس فى ١٩٥٦)، وكانت إمكانية تجاهل أى منها شيئا غير وارد بالمرة، كما لم يكن متوقعا أن تقررا العمل معا من خلال التفاهم والتشاور. ومع ذلك فى ١٩٩٠،

تحدى العراق كلاً من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكان صدام حسين واثقاً أن القدرة على التدمير لا تعني القدرة على السيطرة (كان بإمكان أي من الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفيتي محو بغداد في ثانية واحدة، باستخدام أقل من واحد بالمائة من ترساناتهما النووية).

لم يكن معنى ذلك أن الولايات المتحدة قد أصبحت عملاقاً عاجزاً يستحق الشفقة. لقد أسرع الرئيس بوش بإرسال القوات والطائرات إلى السعودية، والسفن الحربية إلى الخليج الفارسي والبحر الأحمر، كما رسم خطاً على الرمال بين الكويت والسعودية، ودعم هذا الوضع الدفاعي بحصار بحري ضد العراق، وهو ما يعد من وجهة النظر الاستراتيجية خطوة عدوانية. كان ذلك اضخم انتشار عسكري أمريكي منذ حرب فيتنام، اشترك فيه أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ جندي. ولا توجد دولة أخرى، أو مجموعة من الدول، كان يمكنها الإسراع بإرسال مثل هذا العدد من الرجال، ومثل هذا القدر من الأسلحة، إلى نقطة الهجوم، بمثل هذه السرعة والكفاءة.

لقد جعل التحرك العسكري من بوش ـ سواء طوعا أو كرها ـ مدافعاً عن العائلات الملكية العربية الإقطاعية فاحشة الثراء، التي يسهل كرهها ويستحيل حبها. ولكنه كان أيضاً رئيساً لائتلاف قوى من دول الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، حيث أرسلت أكثر من خمس وعشرين دولة قوات رمزية من نوع أو آخر إلى السعودية.

ولم تكن قضية بوش موضع جدل أو نقد: لابد من وقف عدوان صدام حسين؛ إذ لا يمكن مكافأة العدوان الصريح الصارخ. وكان ذلك هو الدرس المستفاد من الأزمة، التي تم وصفها في بداية هذا الكتاب: أزمة ميونيخ في ١٩٣٨، تلك الأزمة التي أدت إلى ظهور الولايات المتحدة على المسرح الدولي بصفة دائمة، والتي كانت علامة على بداية ارتقاء الولايات المتحدة إلى العالمية. ولكن من ناحية أخرى، أخذ

بوش يشرك القوات الأمريكية المسلحة العاملة، ويستدعى قوات الاحتياط، و... العجز فى الموازنة، من أجل عدم ارتفاع أسعار البترول. ولقد أكد بأساليب ... عديدة أن طريقة الحياة الأمريكية والحرية الأمريكية كانتا معرضتين للخطر ... مباشر.

كان رد الفعل المباشر هو تأييد ساحق لبوش، ولكن خلال شهر، كان ... المستمر بين أنصار التدخل وأنصار العزلة قد بدأ يفرض نفسه من جديد. لقد ... النقاد عن فهم مدى أهمية إلى مـن شيوخ العرب ستؤول أرباح البترول. إن ... سعر البترول لن يدمر الاقتصاد الأمريكى، بسبب وجود مصادر بديلة يمكن تطويرها ووسائل للترشيد يمكن اتباعها. كما كان هناك بترول خام تحت الأرض فى تكساس، ولويزيانا، وكاليفورنيا، وغيرها. وحيث أن صدام حسين كان مضطراً إلى التعامل مع نفس السوق العالمى، الذى يتعامل معه الجميع، فقد كان ذلك يفرض حدوداً على الزيادة التى يستطيع أن يفرضها على سعر البترول (ارتفاع نسبة التضخم فى كافة أنحاء العالم سيؤثر على قيمة الدولارات النفطية التى سيحصل عليها صدام حسين، ويسبب كساداً عالمياً، وبذلك ينخفض الطلب على البترول انخفاضاً هائلاً). كان من الممكن التوصل الى اتفاق مع صدام حسين، وهو ما لم يكن ممكنا مع :هتلر، أو ستالين، أو خروشوف.

فى ظل ذلك الوضع المشوش، وقعت فجأة عدة تطورات، لم يكن من الممكن تخيلها من قبل. أصبحت إيران حليفة للعراق، بعد مرور سنتين من نهاية حربها مع العراق، التى استمرت ثمانية أعوام، وفقد فيها كل جانب مليون رجل. وتوجه بيكر وزير الخارجية الأمريكى الى سوريا ـ التى صنفتها الولايات المتحدة كدولة إرهابية ـ ليناشدها التعاون فى حرب الخليج الفارسى. ووافقت السعودية والكويت على تحمل تكلفة التواجد الأمريكى فى الشرق الأوسط، وهو كان موقفاً مضاداً تماماً، للموقف

الذى اتخذته الولايات المتحدة، قبل نصف قرن، عندما دفعت ـ من خلال سياسة «الإعارة الإيجار» ـ تكلفة الجيوش البريطانية والسوفيتية التى كانت تقاوم هتلر. لقد تسبب هذا الموقف فى اتهام الأمريكيين بأن جيشهم كان من المرتزقة. وقفز سعر البترول إلى عشرين دولاراً للبرميل، كما قامت السعودية بزيادة إنتاجها، وهو ما كان معناه الفعلى أن الشعب الأمريكى كان يدفع ضريبة جديدة. ولقد احتفظت السعودية بنصف السعر المرتفع، وأعطت النصف الآخر للولايات المتحدة لسداد تكلفة الجيش الذى كان يدافع عنها.

بحلول خريف ١٩٩٠، توقفت كل المراهنات، ولم يعد من الممكن التنبؤ ـ بأى قدر من الثقة ـ بما سيطرأ على السياسة العالمية. لقد حل نظام عالمى جديد ـ أو فوضى ـ محل الاستقرار النسبى الذى ساد أيام الحرب الباردة، ووجد كثير من المعلقين من الشمال والجنوب والشرق والغرب، أنهم ـ فجأة، ومما أثار ذهولهم التام ـ يتمنون عودة الحرب الباردة مرة ثانية.

لكن الحرب الباردة لن تعود، لأن الظروف التى أدت إلى نشأتها انتهت، أو على وشك الانتهاء. كانت النتيجة الأساسية للحرب العالمية الأولى هى اختفاء الإمبراطورية القيصرية، والعثمانية، والنمساوية ـ المجرية؛ وكانت النتيجة الأساسية للحرب العالمية الثانية تدمير النازيين والعسكريين فى اليابان؛ وكانت النتيجة الأساسية للحرب الباردة تمزق الإمبراطورية السوفيتية. إن الولايات المتحدة والغرب قد فازوا، فقط لكى يكتشفوا ـ مرة أخرى ـ أنه بينما للنصر حلاوته، فإنه يصحب فى أعقابه مشاكل جديدة تماماً، وغير متوقعة على الإطلاق.

ما ثمن الانتصار فى الحرب الباردة؟ إن الثمن المباشر والأكثر إيلاماً لأى حرب، هو أرواح الشباب، الذى يقدم التضحية القصوى. وبالنسبة للولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية، وصل ذلك الرقم إلى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠، وفى الحرب الباردة كان حوالى ١٠٠,٠٠٠، (٤٥,٠٠٠ فى كوريا، و ٥٥,٠٠٠ فى ڤيتنام).

أما التكلفة النقدية للحربين فلا يمكن مقارنتها نظراً لعامل التضخم، ولكن من المؤكد أن الحرب الباردة كانت باهظة التكاليف، بدرجة فاقت كثيراً الحرب العالمية الثانية. لقد تركت للدولة ديوناً قدرها ثلاثة تريليون دولار.

أما التكاليف غير المباشرة، فكانت هائلة. ففيما بين ١٩٤١، و ١٩٤٥ توقفت كل أوجه الإنفاق المدنى تقريباً، بمعنى عدم بناء مساكن جديدة، أو سيارات جديدة، أو طرق سريعة جديدة، أو ناطحات سحاب جديدة، وكان ذلك عاملاً رئيسياً وراء الازدهار الاقتصادى فى الخمسينيات: كان هناك كم هائل من الطلب المكبوت. وفى الحرب الباردة تضاعف الإنفاق على الأعمال المدنية عدة مرات. وأثناء الستينيات والسبعينيات، تضاعف أيضا إنفاق الحكومة على المشروعات الداخلية. ولكن فى الثمانينيات، انخفض إنفاق الحكومة على البنية الأساسية للدولة بنسبة مذهلة، مما ترتب عليه وجود عددٍ من الطرق السريعة، التى كانت فى حاجة ماسة للإصلاح، وكبارى آيلة للسقوط، ومدارس غير ملائمة، ونظام تعليمى ردئ، وعدم توفر الرعاية الصحية المناسبة لملايين المواطنين، والتشرد، وانتشار المخدرات، وغيرها من مختلف الأمراض الاجتماعية والاقتصادية. وكانت تلك التداعيات جزءاً من ثمن سياسة ريجان التى اهتمت ببناء القوة العسكرية والانتصار فى الحرب الباردة. ومن هنا قد تتصدر قائمة القضايا السياسية الداخلية فى التسعينيات، مسألة مدى إستعداد الدولة للاستفادة من مكاسب السلام الناتج عن الانتصار، فى علاج هذه الأمراض.